

عنه المحامي هاعتسني يعتبر نموذجاً كلاسيكياً للنهج اليميني الصهيوني الذي يتلاعب بمخاوف اسطورية قديمة ويستغلها لخدمة اغراضه السياسية، وهي، في هذه الحالة بالذات، تبرير الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع. وقبل متابعة التحليل الذي طرحه الطبيب شتاين للاحتلال الاسرائيلي، تجدر الاشارة الى ان هذا التحليل، بحد ذاته، يقدم نموذجاً للانقسام الذهني لدى الفرد الاسرائيلي. ذلك ان «مفهوم الاحتلال» يبقى محصوراً بحدود ١٩٦٧، أي انه ينطبق فقط على مناطق الضفة والقطاع الفلسطينيين. أما باقي الاراضي الفلسطينية، التي أخضعت للاحتلال، العام ١٩٤٨، وأقيمت عليها اسرائيل، فان واقعها لا علاقة له، اطلاقاً، بـ «مفهوم الاحتلال» على النحو الذي ناقشه شتاين. فقد قال: «عندما يصبح المحتل غير مؤهل، عاطفياً، للاعتراف بحقيقة كونه محتلاً، فانه يفقد الاتزان العقلي اللازم لاستخدام حدٍّ معين من العقلانية في مسار الاحتلال. وفي مثل هذه الحالة، من الواضح ان المحتل يكون غير مؤهل لاتخاذ قرار بانهاء الاحتلال». اذا كان هذا القول ينطبق على الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، فماذا عن بقية الاراضي الواقعة ضمن ما يسمى «الخط الاخضر»؟ من اجل متابعة أفكار شتاين سوف نضطر الى غض النظر عن هذا السؤال الاساسي، ونسجل أوجه المقارنة التي طرحها الكاتب بين أشكال الاستعمار الغربي المعروفة والاستعمار الاسرائيلي للاراضي العربية العام ١٩٦٧.

لحظ شتاين ان الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧ جاء في فترة شهدت نهاية عهد الاستعمار الغربي بصورته التقليدية المعروفة، وحصول غالبية المستعمرات، في آسيا وأفريقيا، على استقلالها الوطني. وبالتالي، ومهما كانت المبررات التي تقف وراء استيلاء اسرائيل على مناطق ١٩٦٧، وهي في نظر الكاتب تختلف تماماً عن دوافع الاستعمار الغربي، على الرغم من انه لا يوضح ماهية هذه المبررات، فان النتيجة واحدة: التحكم والسيطرة على شعب آخر، خلافاً لرغبته. وبالتالي لم يكن من المعقول ان تمنح الدول الغربية - علناً على الاقل - تأييدها ودعمها لهذه الخطوة الاسرائيلية.

وفي حين استطاعت الدول الغربية الفصل،

أية تسوية مقبلة بشأن مستقبل الاراضي المحتلة. كما ان استكمال مشروع بناء سدّ المقارن، الذي تتولّى اقامته، سورياً، الأردن وسوريا، يعني ضرورة اشراك دمشق، ايضاً، في أية محادثات مقبلة بشأن توزيع المياه في المنطقة. ومن المتوقع ان يتمكن سدّ المقارن من تخزين حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك (احد روافد الاردن) وتحويلها الى قناة الغور الشرقية في الاراضي الاردنية، وبالتالي تجفيف رافد اليرموك، تماماً، عند التقائه بنهر الأردن. إلا ان الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية بدأت تشير، منذ الآن، الى احتمال مطالبة اسرائيل بحصة من مياه سد المقارن تخصص لسدّ احتياجات الضفة الفلسطينية، مقابل استمرار اسرائيل في السيطرة الكاملة على موارد المياه في الضفة واستغلالها، وذلك ضمن اطار أية تسوية شاملة في المنطقة. كما ان الاصرار الاسرائيلي على الاحتفاظ بالمستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة خاضعة للسلطة الاسرائيلية، في حال التوصل الى أية تسوية سياسية، يمكن فهمه فقط من خلال تحكّم هذه المستعمرات بموارد المياه في هذه المناطق، وبغض النظر عن أية اعتبارات ايدولوجية، او حزبية، أو غيرها.

الاحتلال والحصار النفسي

اسرائيل، التي تحتل اراضي لبنانية وسورية بالاضافة الى كامل الاراضي الفلسطينية، تعيش حالة حصار نفسي كئيب، وكأنما هي الواقعة تحت الاحتلال. هذا هو الانطباع الذي يتكوّن لدى المرء من متابعة مجمل ما قيل عشية الاحتفال بذكرى اقامة اسرائيل، ومما تردّد مؤخراً عن لجوء المستوطنين اليهود الى تصفيح سياراتهم اتقاء لهجمات متوقعة من السكان العرب بالحجارة او الزجاجات الحارقة أو المتفجرات. «القانون الجنائي يعتبر النوايا عاملاً هاماً في اثبات الاتهام. ان صبياً فلسطينياً يرمي حجراً على سيارة اسرائيلية، تكون نواياه ليس مجرد قتل السائق، بل قتل الوجود الاسرائيلي بأكمله». هذا ما قاله المحامي اليكيم هاعتسني في برنامج «موكيد» التلفزيوني الذي نقله الطبيب والمحلل النفسي يهويكيم شتاين (المصدر نفسه) ليشكل مدخلاً لحديثه عن الخلل النفسي الذي يعاني منه الاسرائيليون. فالوقوف الذي عبّر